



دليل الدورة الأولى لجائزة

"الملك عبد العزيز" للبحوث العلمية

في قضايا الطفولة والتنمية في الوطن العربي

"التنشئة على المواطنة"

أكتوبر ٢٠١٧ - أغسطس ٢٠١٨

نشكركم على اهتمامكم بالمشاركة في جائزة الملك عبد العزيز للبحوث العلمية في قضايا
الطفولة والتنمية ونرجو لكم التوفيق

جائزة "الملك عبد العزيز" للبحوث العلمية في قضايا الطفولة والتنمية في الوطن العربي "التنشئة على المواطنة"

مقدمة:

يقوم المجلس العربي للطفولة والتنمية بدور محفز في مناقشة قضايا تنشئة الطفل، وجمع المعلومات التي تساعد على رؤية واقع التنشئة والبناء عليه، بوصف المجلس بيتاً للخبرة، ومصدراً للمعلومات والمعارف المتخصصة، ومنتجاً لسياسات إسترشادية إقليمية، وداعماً لسياسات وطنية تعمل على إيلاء الإعتبار الأول للمصلحة الفضلى للطفل ومناصراً لحقوقه، ومرشداً للسياسات التي تؤثر في حياته، في كل البلدان العربية.

وبمبادرة كريمة وتوجيهات صادقة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، ومن منطلق اهتمام سموه بقضايا الطفولة والتنشئة والمواطنة باعتبارها قضايا ذات أولوية لتنشئة الطفل في البلدان العربية بغرض تكوين إطاراً فكرياً إسترشادياً لتنمية الأطفال في المجتمعات العربية، جاء اهتمام المجلس العربي للطفولة والتنمية بإنشاء جائزة في مجال البحث الاجتماعي والتربوي لتقديم دراسات علمية حول قضايا الطفولة والتنمية ودعم حق الطفل في المشاركة والحماية تأسيساً على سياسة تربوية وثقافية للطفل ورسم أسسها، وتوفير بيئة ملائمة تستقطب عقله؛ رغبة في إعداد جيل مسلح بالعلم والمعرفة، قادر على الحفاظ على هويته العربية ومواصلة مسيرة التنمية في المجتمعات العربية.

مبررات الجائزة:

- افتقار الخطط التربوية والتعليمية إلى قواعد منهجية ثابتة، التي من شأنها تطبيق مناهج وطنية تخدم مجمل المرامي والمستهدفات الوطنية، والحفاظ على الهوية الوطنية، والحرص على امتلاك الأطفال أدوات المستقبل من خلال تعزيز مهارات البحث والنقد والتحليل لديهم، لحفظ التوازن في شخصيتهم.
- الاعتماد على التلقين والحفظ كوسائل وطرق تعليمية تقليدية كرسست الأفكار الظلامية لدى المتعلمين، لذلك توجد ضرورة ملحة للانتقال إلى بيئة تعتمد على طرق تعليمية حديثة تتمحور حول المتعلم من خلال تشجيع التعلم الذاتي لدى الأطفال، وتحفيز التفكير، وتشجيع المناقشة، وتبادل الآراء والأفكار، وتنمية القدرات الإبداعية، والبحث عن المعلومات،

وتحويل القاعة الدراسية إلى ورشة نقاش للتداول الأفكار والمعلومات من أجل توسيع قدرات الأطفال وزيادة فرص مشاركتهم.

- القصور في تفعيل سياسات الحماية الاجتماعية والاقتصادية لتضييق التفاوت الكبير بين الفئات الاجتماعية المختلفة وبين الريف والحضر داخل الدولة الواحدة، وبين كل دولة وأخرى.
- الحاجة إلى إثراء البحث العلمي في مجال تنمية الطفولة لتحقيق المشاركة في التنمية المجتمعية بما يحقق توفير الحماية الاجتماعية وحماية حقوق الطفل في الوطن العربي من خلال تشجيع الباحثين المبدعين وتحفيزهم على العطاء في المجال البحثي المرتبط بقضايا الطفولة والتنمية.

أهداف الجائزة:

- تعميق ثقافة حقوق الطفل من خلال إثراء البحث العلمي في مجالات الطفولة بما يخدم المجتمعات العربية والتحديات التي تواجهها، في ضوء المتغيرات العالمية المتلاحقة لتحقيق المشاركة في التنمية المجتمعية بما يحقق توفير الحماية الاجتماعية وحماية حقوق الطفل من خلال تشجيع الإبداع والإبتكار في المجال البحثي المتعلق بقضايا الطفل في البلدان العربية.
- دعم الباحثين المنشغلين بقضايا الطفولة في البلدان العربية.
- تحفيز المبدعين والباحثين على الإنتاج العلمي في مجال الطفولة والتنمية والارتقاء بالطفل في البلدان العربية.
- تعظيم الحوار المجتمعي حول القضايا ذات الأهمية المتعلقة بالطفل وتنشئته من خلال البحوث المقدمة.

البحوث المستهدفة:

تستهدف هذه الجائزة جميع البحوث العلمية التي تتميز بالأصالة، والتي يمكن أن تفيد العاملين في مجالات الطفولة والتنمية في البلدان العربية، من خلال الرؤى والنتائج والتوصيات والممارسات التي يمكن أن توفرها هذه البحوث بما يعمق ثقافة حقوق الطفل لدى المواطنين والمؤسسات.

التنشئة على المواطنة

(الدورة الأولى ٢٠١٧-٢٠١٨)

تطور الإطار الفكري للمجلس العربي للطفولة والتنمية:

لقد تراكمت خبرات الدفاع عن حقوق الطفل العربي وحمايته لدى المجلس العربي للطفولة والتنمية على مدار ما يقرب من ثلاثة عقود وبالتحديد منذ عام ١٩٨٧، نظم المجلس خلالها كثيرا من الندوات واللقاءات وأجرى عديد من البحوث والدراسات المتخصصة في مجال تنمية الطفل وحمايته ومشاركته وتنشئته. وفي هذا الصدد أقام المجلس عديد من الشراكات الفاعلة مع المؤسسات الأهلية، والحكومية، والإقليمية، والدولية مستهدفاً دعم تنشئة الطفل العربي القادر على المشاركة والتفاعل الإيجابي مع الحياة، ومتبنياً قيم المواطنة والديمقراطية والتوافق الاجتماعي والتسامح وقبول التعددية والتنوع.

لقد استند المجلس في عمله إلى اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩ وسائر الاتفاقيات العربية والدولية الأخرى في هذا الشأن، وفي هذا الإطار قام المجلس بجهود متميزة في مجال تنمية الطفولة ونشر ثقافة حقوق الطفل في كل البلاد العربية وفق مجالات الحماية والرعاية والتنمية والمشاركة والتمكين. وبناءً على ذلك توصل المجلس من خلال تراكم الفكر والممارسة إلى مفهوم النهج الحقوقي المتكامل الشامل.

التطور الأول:

لقد كانت الندوة العلمية التي عقدت بالرياض في يناير ٢٠١٣ بتنظيم من اليونيسيف وأجفند والمجلس حول أوجه التآزر بين نظم حماية الطفل والحماية الاجتماعية في الخليج، علامة فارقة في عمل تطوير رؤية المجلس للنهج الحقوقي، حيث أدخلت الندوة مكون "سياسة الحماية الاجتماعية" إلى مفهوم الحقوق المتكاملة، فالحماية الاجتماعية هي سياق لكفالة إنفاذ الحقوق.

كما عقد المجلس عدة لقاءات فكرية، أسفرت عن إصدار دراسات علمية وأدلة لبناء نموذج استرشادي لسياسات حماية حقوق الطفل في العالم العربي. وبذلك اكتمل لدى المجلس دائرة فكرية حول الحقوق المتكاملة للطفل والتي تشمل سياسات الحماية الاجتماعية لأول مرة.

التطور الثاني:

بدأ التطور النوعي الثاني إبان عقد المنتدى العربي لمنظمات المجتمع المدني للطفولة الرابع، وملتقى الأطفال العرب الأول في بيروت عام ٢٠١٢، تحت شعار "المشاركة تعنى الحماية"، وقد كان ذلك علامة فارقة في عمل المجلس، حيث اعتبر الملتقى وفقاً للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل "المشاركة حق ومبدأ"، ومن خلال تدريب الأطفال وإجراء تجارب المشاركة في بيروت تبين للمجلس أن المشاركة " قدرة وتمكين"، فضلاً عن كونها "حق ومبدأ".

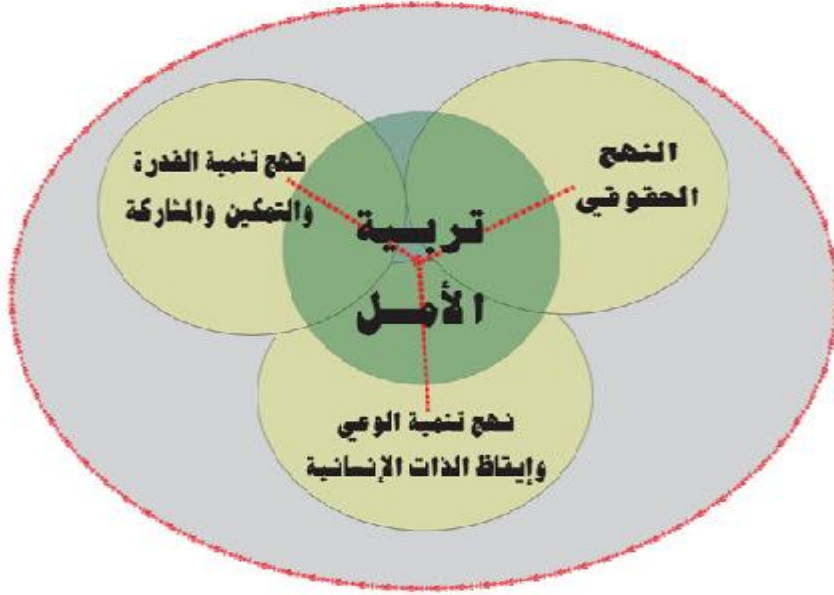
وبذلك تكون لدى المجلس الدائرة الفكرية الثانية وهى المشاركة وبناء القدرات والتمكين، كدائرة قائمة بذاتها، وتتقاطع وتتشابك مع الدائرة الفكرية الأولى "النهج الحقوقي المتكامل". لقد أسست الخطة الإستراتيجية الأولى للمجلس (٢٠١١ - ٢٠١٣) على أن "المشاركة حق ومبدأ" وانتهت من خلال الممارسة إلى أن المشاركة أيضاً "قدرة وتمكين".

التطور الثالث:

تبلور التطور الفكري الثالث في عمل المجلس من خلال الممارسة في تطبيق الخطة الإستراتيجية (٢٠١٤-٢٠١٦)، والتي كان عنوانها: نموذج جديد لتنشئة الطفل في الدول العربية، وتأسيساً على ذلك كان العمل مع الأطفال في وضعية الشارع في مؤسسة "دور التربية للرعاية الاجتماعية" في الجزيرة عام ٢٠١٤، علامة فارقة ثالثة في تطور الإطار الفكري لعمل المجلس حيث تبلور مفهوم "تنمية الوعي وإيقاظ الذات" استناداً إلى رؤية المفكر البرازيلي "باولو فريري" حول "دور التربية في تحرير الإنسان". وبذلك تكون لدى المجلس الدائرة الفكرية الثالثة.

وبذلك تكون لدى المجلس ثلاث دوائر فكرية هي:

- ١- النهج الحقوقي المتكامل.
- ٢- نهج تنمية القدرات والتمكين والمشاركة.
- ٣- نهج تنمية الوعي وإيقاظ الذات الإنسانية.



نموذج تربية الأمل

لقد أخذ المجلس شعار "تربية الأمل" ليكون حاكمًا للدوائر الثلاث، فالأمل مهم جدا في ظروف وطننا العربي الكبير ويتطلب إعادة النظر في أساليب التنشئة السائدة وإخضاعها للفحص والتدقيق لتفتح نوافذ الحرية فيها وتخليصها من القيود التي تكبل النشء، وتحد من حركاتهم وتفكيرهم، وتضعف روح المبادرة لديهم.

إن مشاركة الطفل في تنمية وطنه، يتطلب جهداً تربوياً له آلياته وقواعده وأساليبه المرتكزة على الممارسة في كل جوانب حياة الطفل، من الأسرة إلى المدرسة والإعلام والحياة الفكرية والثقافية. ويقتضي تحقيق هذه الرؤية الداعية في نموذج التنشئة الذي يتبناه المجلس الالتزام بتوفير "دعائم التعليم الأربع"، وهي:

- التعلّم من أجل المعرفة،
- "التعلّم من أجل العمل"،
- "التعلّم من أجل البقاء"،
- "التعلّم من أجل العيش معاً".

ويتضمن التعلّم من أجل العيش معاً تنمية فهم الآخر وإدراك أوجه التكافل بين البشر في ظل احترام التعددية والتفاهم والسلام والتنوع الثقافي، وهو ما يعرف بـ "التعليم/التعلّم من أجل المواطنة".

مفهوم المواطنة:

يشار إلى المواطنة باعتبارها ظاهرة اجتماعية نمائية ذات طابع ارتقائي، برزت على مدى عدة قرون من الزمن، فالجوانب والأبعاد المدنية للمواطنة التي برزت على السطح في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر زودت المواطنين بالحقوق الفردية مثل حرية التعبير عن الرأي، وحق الملكية، والعدالة والمساواة أمام القانون.

أما البعد السياسي للمواطنة الذي برز للمرة الأولى خلال القرن التاسع عشر فكان في منح المواطنين كافة الفرص والإمكانيات اللازمة لممارسة السلطة السياسية المتاحة لهم، من خلال المشاركة في العملية السياسية في المجتمع.

وأما البعد الاجتماعي للمواطنة الذي ظهر للمرة الأولى خلال القرن العشرين فيزود المواطنين بكافة الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرفاهية اللازمة لهم للمشاركة بشكل كامل في مجتمعاتهم الثقافية، فضلاً عن المشاركة في ثقافتهم المدنية الوطنية.

وتدور التعريفات الحالية للمواطنة حول تحديد حقوق وواجبات يفرضها انتماء الفرد إلى مجتمع معين في مكان محدد، كما أنها ترتبط بشعور الفرد نحو مجتمعه ووطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجله وإقباله طواعية على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة للوطن. وفي هذا السياق تعني المواطنة المساواة الكاملة بين المواطنين والالتزام الكامل من جانب المجتمع والدولة بنظام محدد من الحقوق والواجبات، والتعايش المشترك بين الجميع، والمشاركة الفاعلة والفعالة في شؤون المجتمع.

وقد ارتبط المفهوم تاريخياً بالتطور في حق المشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفاعلية ومسئولية، فضلاً عن المساواة أمام القانون، ولذلك هناك خمسة جوانب رئيسة للمواطنة تتمثل في: (١) الأمانة نحو الناس الذين يشاركونه الانتماء إلى نفس الوطن، (٢) الإخلاص والشعور الداخلي بوجوب الاهتمام بمن يعيش ضمن نطاق الوطن، (٣) الاحترام الذي يبدي فيه الفرد سماع الآراء الأخرى وإن لم تتفق مع وجهة نظره ورأيه الخاص، (٤) تقبل القوانين والأعراف السائدة في إطار حرية إبداء الرأي والنقد بالطرق الشرعية، (٥) المسؤولية التي يتحمل بموجبها الفرد مسؤولية فردية نحو نفسه، ومسئولية اجتماعية نحو المجتمع تؤدي إلى نموه.

لقد انعكس سياق التطور التاريخي لمفهوم المواطنة على تعريفاتها المختلفة، فانقل من الإشارة إلى نسبة الانتماء التاريخي والثقافي والحضاري إلى بلد معين والشعور بالتعلق به أكثر من غيره؛

إلى وجود أبعاد جديدة تتضمن الحقوق والواجبات والمبادرات والمسؤوليات تجاه النفس وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها، وهذه الحقوق والواجبات لا تمارس إلا في مجتمع عادل وديمقراطي يحرص على المساواة وتكافؤ الفرص وتحمل أعباء التضحية من أجل ترسيخ هذه المبادئ وحماتها وفتح آفاق ممارستها برؤية تتطلع إلى المستقبل بفعالية.

ومن منظور علم الاجتماع تعد المواطنة مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي، ومن ثمّ تعني المواطنة انتماء الإنسان إلى دولة ولد بها أو هاجر إليها، ومن هنا يكون خضوعه للقوانين الصادرة عنها وتمتعها بشكل متساو مع بقية المواطنين بالحقوق والتزامه بأداء الواجبات، وهي بذلك تمثل العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة.

وعلى المستوى العربي، تعد مسألة الهوية من أكثر المسائل المتنازع عليها في المنطقة العربية على مدى قرن، ففي خلال فترة القومية الإقليمية من أوائل القرن العشرين التي أنتجت أنظمة قومية في إيران وتركيا ومصر بين عامي ١٩١٩-١٩٥٢، كان الوطن يُعتبر أساس الهوية؛ بالمغايرة مع القومية العربية التي شكّلت الأيديولوجية الرسمية في عدة بلدان عربية حيث كانت الدولة تمثل المجموعة الاجتماعية المرجعية لتغذية المواقف السياسية؛ وعندئذٍ تساعد هذه المواقف على تشجيع المشاركة الفعالة للمواطن.

التنشئة والمواطنة:

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام ٢٠٠٣ إلى ارتباط أزمة المواطنة في الدولة العربية الحديثة بأساليب تنشئة الأفراد وعمليات نشر المعرفة التي تعيد إنتاج القيم السياسية والاجتماعية التي تعيق بناء المواطنة بمفهومها المعاصر، حيث تؤثر أساليب التسلط والحماية الزائدة بصورة سلبية على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس، علاوة على زيادة السلبية وكبح مبادرات التساؤل والاكتشاف والفعل.

أدت العولمة وتطور تقنيات المعلومات والاتصالات إلى ارتباط الشباب في البلدان العربية بالعالم وربما أكثر من ارتباطهم بأوطانهم حيث قربت المسافات ومدت جسور التواصل بين الشباب على مستوى العالم لتبادل الأفكار والمعلومات والتشبه بنماذج إنسانية عالمية، في الوقت الذي وسعت فيه الهوة بين الشباب والأجيال القديمة في كل مجتمع من المجتمعات كما أدت إلى إغراء بعض الشباب لتبني الفكر المتطرف العنيف مما يؤدي إلى إحداث تغيير سريع عبر المجتمعات ينتج عنه انشقاقات رئيسية بين الماضي والحاضر، وعبر

الأجيال، وبين الحكومات والشعوب، والدلالة على ذلك قفز استخدام الإنترنت في المنطقة العربية من ٨% عام ٢٠٠٥ إلى ٣٧% عام ٢٠١٥، وهي نسبة أعلى من بقية العالم النامي والمعدّل العالمي، وتُمثّل هذه الزيادة القفز من خمس ملايين مشترك عام ٢٠٠٠ إلى ١٤١ مليون مشترك عام ٢٠١٥. وهذه التغيرات تُحدث ضغوطاً كبرى تتطلب تعديلات رئيسية في نظم التنشئة على وجه الخصوص لمواجهة هذه التحديات ضماناً لدخول هؤلاء الشباب إلى قوة عمل حيوية وصحية ونشطة اقتصادياً، وحتى يكون لهم دور في صميم السلم والأمن الوطني والدولي، ينبغي تشجيعهم على تناول قضايا السلام، والتنوع، والاحترام المتبادل.

ومن أهم المتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي لها علاقة مباشرة بموضوع التنشئة على المواطنة تحرير الأسواق ودمجها في سوق واحدة، الهيمنة على اقتصاديات العالم، ظهور الشركات عابرة القارات، تدفق الاستثمارات الأجنبية. أما المتغيرات السياسية فلها تأثيرتها الكبيرة التي أدت إلى تحديد نطاق الدول وتحجيم أدوارها السيادية، توسيع المشاركة الشعبية، بروز مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، مما أدى إلى تغير كبير في مفهوم المواطنة خاصة مع بروز مفهوم المواطنة العالمية.

وقد ربط تقرير المعرفة العربي (٢٠١٥، ص ٥٥) العلاقة القوية بين المواطنة وعملية التجديد الثقافي وتنمية الهوية، مبرزاً دورها الأساسي في الارتقاء بالمجتمع والولوج إلى عصر المعرفة، حيث جاء "إذا كان مفهوم المواطنة يؤكد في أحد أبعاده العلاقة القانونية للفرد والدولة، فإنه في بعد آخر يؤكد على ارتباط المواطنة بالثقافة وقيم الأفراد وإدراكاتهم لأنفسهم وللآخر المختلف ولمعنى الكون والحياة والإنسان". من هنا كانت الدعوة إلى تفعيل المواطنة النشطة التي ربطها التقرير بثلاثة عوامل أساسية هي: توفير فرص متكافئة، بناء قدرات الشباب لتمكينهم من استغلال تلك الفرص، توفير نظم الحوافز الداعمة لهم.

وفي هذا السياق يدعو تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام ٢٠١٦ دول المنطقة إلى الاستثمار في شبابها وتمكينهم من الانخراط في عمليات التنمية، كأولوية حاسمة وملحة في حد ذاتها وكشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة حيث تكتسب هذه الدعوة الآن أهمية خاصة وكافة البلدان ومنها الدول العربية تعد خططها الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويؤثّق هذا التقرير أن الشباب في جميع أنحاء العالم

العربي يواجه عقبات هائلة في تنميتهم الشخصية عبر أوسع نطاقٍ ممكن من المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لذلك يدعو التقرير إلى بناء قدرات الشباب وتوسيع الفرص المتاحة لهم، ويعتبر أن تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي شرطاً أساسياً لمستقبلٍ جدير بالشباب.

وأشار المؤتمر الإقليمي السابع لمركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني الذي عُقد في الفترة من ١٥ إلى ١٨ مايو ٢٠١٧ إلى وجود ارتباط وثيق بين المواطنة والوحدة الوطنية والثقافة المدنية وإدارة التنوع الثقافي والاجتماعي على أساس المواطنة الحقة في إطار تعزيز الاندماج الاجتماعي.

وفي ضوء ذلك، تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن أحد أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية تتمثل في بناء المواطنة بمفهومها المعاصر القائم على حقوق الإنسان، مما يتطلب إلقاء الضوء على دور النسق التعليمي في مجال إكساب قيم المواطنة من هذا المنظور، أو ما يطلق عليه "التنشئة السياسية الاجتماعية" التي تعتبر أهم وسائل بناء المواطنة وإنجاح عملية التحول الديمقراطي. لذلك أضحى التربية على المواطنة والسلوك المدني ليس هدفاً تريبوياً فحسب، بل هو خيار وطني استراتيجي يندرج في صيرورة بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي، المرتكز على ترسيخ مبادئ الحوكمة الجيدة والضامن للحقوق والواجبات من خلال الحث على المشاركة والمساهمة في تدبير الشأن العام.

ويؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام ٢٠١٦ أن هناك أمور كثيرة تعيق التربية على المواطنة مثل النزاعات والحروب والعنف التي تُلحق الضررَ بمستقبل الشباب العرب وتجعل من الصعب تطويرهم وتمكينهم، ومع ذلك فإنّ هؤلاء الشباب يُمكن أن يكونوا مرنين وحاضري البديهة، ويُمكنهم إيجاد سُبُلٍ للمساعدة على إعادة بناء مجتمعاتهم؛ وبذلك يُمكنهم إيجاد الرضا عن النفس بتطوير وتمكين أنفسهم على نحوٍ بَنَاءٍ، حتى مع أنّ الشباب المهمّشين والمعرّضين للخطر يخضعون يومياً لعنفٍ شديد.

كما تعمل الحروب والنزاعات المسلحة واستخدام الأسلحة الكيميائية والغازات السامة الأخرى على تدمير البيئة وانهاية البنية التحتية اللازمة للحفاظ على بيئة آمنة، هذا بالإضافة إلى انهيار المعايير الاجتماعية والنظام السياسي أثناء النزاع وبعده.

المقومات الأساسية للمواطنة:

يكنم المقوم الأول في وجود مجتمع يتيح الفرصة الكاملة لنمو المواطنة؛ ومن ثمّ حق الأفراد في المشاركة، ويستند المقوم الثاني على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين والقدرة على المشاركة والمساءلة. أما المقوم الثالث فيحدد أن الأمة هي مصدر كل الحقوق والواجبات، وأيضاً مصدراً لرفض أي تمييز والتأكيد على المساواة والعدل الاجتماعي، في حين يشير المقوم الرابع إلى ضرورة أن تكون عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية للفرد التي تقوم بها مؤسسات المجتمع تحت إشراف الدولة وسيطرتها، أما المقوم الخامس فيؤكد على تهيئة البيئة الملائمة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبشر وعدم الاحتماء بجماعات وسيطة، أو جماعات أقل من الدولة.

تحقيق التنشئة على المواطنة:

إن التغيير في أنماط السلوك الإنساني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيير في أنساق القيم التي تعتبر من أهم محددات تشكيله، وهذا التغيير يعد مطلباً أساسياً لبناء الدولة المعاصرة المرتكزة إلى قيم الحداثة وأهمها: قيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن هذه القيم تشكل المدخل الرئيس لإعادة بناء المجتمع وتوجيهه نحو غاياته المنشودة في الحرية والعدالة والمساواة والتسامح والتنمية.

وتتضمن المواطنة ضمن معانيها المتشعبة سلوكاً تعليمياً يساعد المواطنين على أن يكونوا مواطنين فاعلين، مشاركين، يتصرفون بمسئولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة، وهو أمر تحتاج إليه الدول الديمقراطية التي لا يستطيع النظام أن يعمل بها بكفاءة دون مشاركة مواطنيها على نطاق واسع. ولكن هذا النمط من الفعالية والمشاركة من جانب المواطنين لا ينشأ تلقائياً أو مصادفة، بل يحتاج إلى جهد تعليمي ممتد يشمل كل الأفراد، ومن هنا تبرز أهمية مؤسسات التنشئة في المجتمع، فلأسرة دور هام في تربية الأطفال على الوطنية والمواطنة وذلك كونها المحيط الأول الذي ينشأ فيه الطفل ويقضي فيه معظم وقته إن لم يكن كله في سنواته الأولى، فعن طريق الأسرة يبدأ الطفل التعرف على ذاته الاجتماعية، ومنها ينطلق إلى إشباع حاجاته العضوية والاجتماعية عن طريق التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة مع أفرادها.

ولما كان ترسيخ قيم المواطنة يتطلب إصلاح التعليم وتزويد الأفراد بالمعارف والقيم والمهارات التي تؤثر في استعداد الطلاب للمشاركة العامة وتساعدهم على التكيف مع المتغيرات ومواجهة

التحديات، فإن تعليم قيم المواطنة يقع عادة في صلب تعليم الطلاب المهارات اللازمة لإنجاح العملية الديمقراطية.

لذلك تعتبر المدرسة المؤسسة الاجتماعية الأساسية لتحقيق أهداف التربية على المواطنة والسلوك المدني من خلال غرس الثوابت الروحية والوطنية للبلاد ورموزها وقيمها الحضارية لدى جميع المتعلمين والوعي بالحقوق والمسئوليات والتدريب على ممارستها وتمكينهم من اكتساب قيم التسامح والتضامن والتعايش. كما ينبغي ألا تتركس المناهج التعليمية الخضوع والطاعة والتبعية، لكن تشجع الفكر النقدي الحر الذي يحفز الطلاب على نقد المسلمات السياسية أو الاجتماعية، وبمعنى آخر، تعيد المناهج التعليمية إنتاج القيم المجتمعية التي تعرف وتحدد طبيعة الأدوار الاجتماعية المختلفة بمجموعة المراكز التي يشغلها كل فرد، وتعلم الأدوار المناسبة لكل مركز لمواجهة السياسات والاتجاهات المذهبية والطائفية التي تهدد النسيج الوطني من خلال تعزيز ثقافة المواطنة.

ولتأصيل قيم المواطنة في التنشئة ينبغي أن تقدم المدرسة أنشطة تحاكي البيئة المادية والاجتماعية للطفل، كما تحاكي أساليب المعيشة، والتقاليد الاجتماعية التي تنمي المواطنة كسلوك ممارس ومعاش لدى الطفل، مما يساهم في بناء إنسان سوي يتمتع بالتوازن النفسي، الذي يكون سببا في تمتعه بصحة نفسية جيدة.

وفي هذا السياق، بينت نتائج بعض الدراسات وجود هوة واسعة بشأن قيمة التسامح بين المنطقة العربية وأرجاء العالم الأخرى حيث بلغت ٢٦% في المجالات الاجتماعية، ٢٤% في المجالات الدينية، كما بينت الدراسة أن التعددية تُعزّز التسامح كما هو الحال في مصر ولبنان، مما يؤكد دور المدرسة في التربية على المواطنة.

كما بينت نتائج هذه الدراسات أن الشباب أقل تسامحاً من الكبار في السن؛ مما يبين أن الأجيال السابقة التي تلقت تعليماً جيداً في مراحل تكوينها أظهرت تقدماً كبيراً في قيمة التسامح الذي يرتبط إيجابياً بمساندة الديمقراطية (حسابات فريق تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠١٦ اعتماداً على WVS 2014).

إن إدماج ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان بيداغوجيا في الحقل التعليمي، وترسيخ تلك الثقافة عبر التربية الشاملة، يضمن انسجام البيداغوجيا والتربية والثقافة مع واقع الإنسان، من حيث مدى الاعتراف له بحقوقه، نظرياً وتشريعياً، ومن حيث مدى احترام هذه الحقوق عملياً.

وترتبط الثقافة ارتباطاً وثيقاً بتنمية القيم الإيجابية والفكر المستنير وقبول الآخر والاعتراف بالتنوع ووجود قيم التسامح والتنوع والبعد عن التعصب وهو ما يمكن أن تحققه الثقافة، فهي حائط الصد الأول ضد انتشار الإرهاب والتيارات الظلامية. كما يكون للثقافة وما تغرسه من قيم دوراً إيجابياً في التأثير على عملية التنشئة وما توفره من قيم ثقافية معينة مثل التعاون والعمل الجماعي والمبادرة بما ينعكس إيجابياً على مواجهة التحديات التي تواجه البلدان العربية.

وتقوم الممارسات الإعلامية في صورتها الإيجابية بدور قومي في تشكيل الرأي العام من خلال الارتقاء بالبناء المعرفي والإدراكي للطفل والمساهمة في التثقيف والتوعية وحرية التعبير والحرص على أن يكون هذا الحق ملكية خاصة لكل فرد في المجتمع، بالإضافة إلى تقديم النموذج الإيجابي في كافة مجالات الحياة من خلال دعم الحرية والمساواة واحترام القوانين وغيرها من الأدوار التي ينبغي أن تكون ضمن رسائل الوسائل الإعلامية المختلفة.

إن تحقيق الشراكة بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني تنطلق من أساس مهم وهو أن التنشئة مسئولية مجتمعية مشتركة، تضطلع بالقيام بها، بشكل رئيس، جميع مؤسسات الدولة، ومن شأن هذه الشراكة المتبادلة تفعيل مؤسسات التنشئة الاجتماعية نحو تحقيق المواطنة وبناء المجتمع المتعلم.

من هنا كان اهتمام المجلس العربي للطفولة والتنمية بمناقشة قضايا تنشئة الطفل وجمع المعلومات التي تساعد على رؤية واقع التنشئة والبناء عليه خاصة فيما يتعلق بالمواطنة كأحد القيم ذات الأولوية لتنشئة الطفل في البلدان العربية من خلال تنظيم جائزة في البحوث والدراسات الاجتماعية في مجالات تنشئة الطفل.